منظمة العفو الدولية

مـارس/آذار 2015

سوريا: أصوات في

نشرة شهرية حول أزمة حقوق الإنسان في

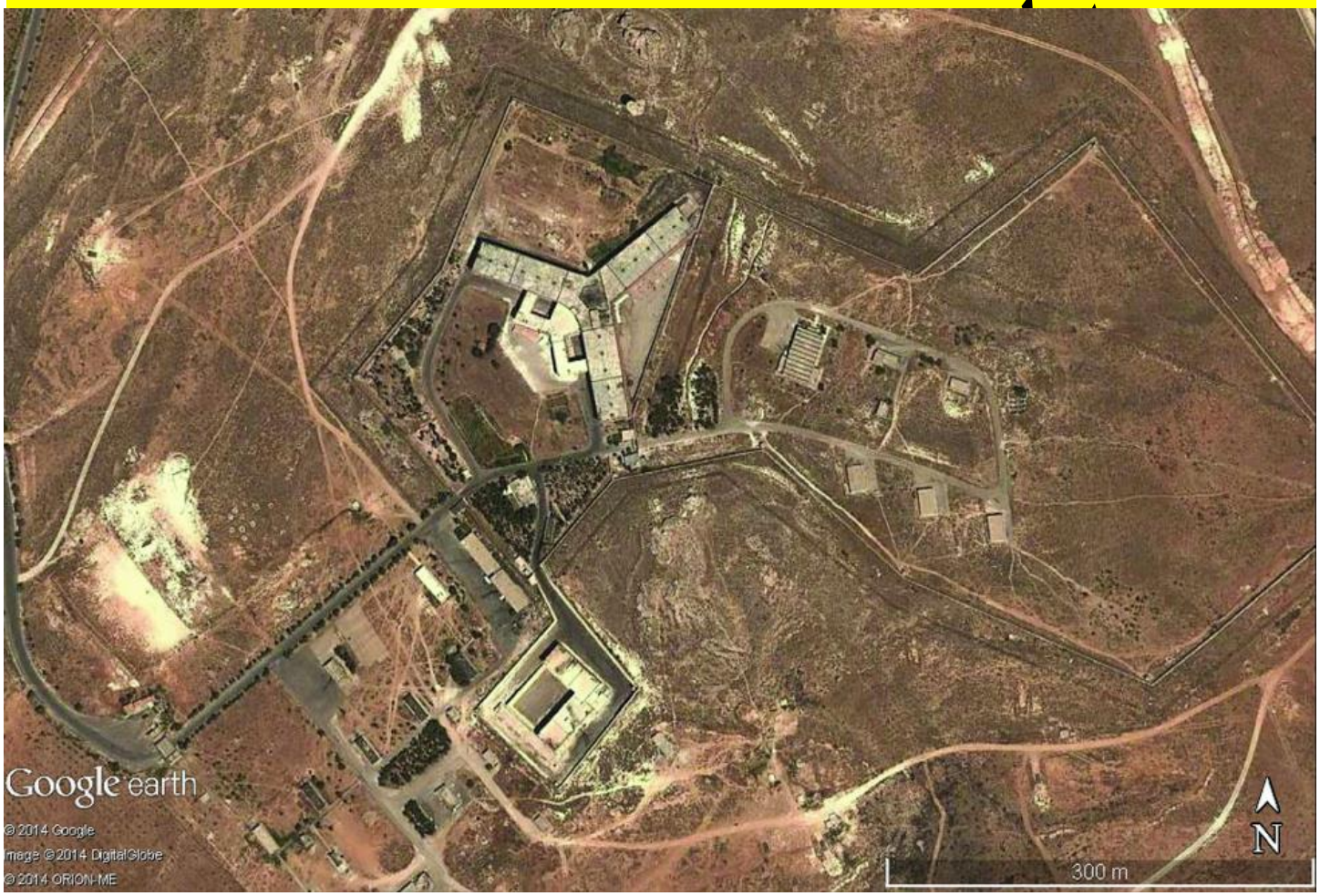

سجن صيدنايا العسكري أحد المرافق العديدة في سوريا حيث يحتجز فيها النشطاء تعسفياً على أيدي السلطات. ©Digital Globe / Google

"مستقبل سوريا يموت في المعتقلات"

المحامي السوري المعني بحقوق الإنسان أنور البنّي* يتحدث إلى منظمة العفو الدولية عن المعتقلين في سوريا

"تخيَّلوا أنه في كل ساعة يموت اثنان من المعتقلين في المعتقلات السورية. وربما كان هؤلاء قد تمنوا الموت مئات المرات من قبل.

أود أن تتخيلوا مدى معاناة أهالي هؤلاء المعتقلين- من الأمهات والآباء، والزوجات والأزواج، والأطفال. فهؤلاء الأهالي لا يتلقون أخباراً عن أحبائهم المعتقلين طيلة شهور، بل وسنوات. ويُنقل المعتقل من فرع أمني إلى فرع آخر وهو يحمل صور أقاربه. وعندما يُفرج عن أحد المعتقلين، يتدفق عليه أهالي معتقلين آخرين لكي يسألوا عما إذا كانت هناك أخبار عن ذويهم، على أمل أن يتأكدوا أنهم ما زالوا على قيد الحياة. وهؤلاء الأهالي أنفسهم كثيراً ما يتلاعب بهم أفراد من قوات الأمن، أو

والآن، حاولوا أن تتصورا شكل الزنزانة في السجن. هي غرفة لا تزيد مساحتها عن 20 متراً مربعاً يُحتجز فيها ما يزيد عن 200 شخص. وهؤلاء يقضون أياماً وأسابيع وهم وقوف، لا يمكنهم أن يستلقوا أو أن يجلسوا، وسعداء الحظ منهم هم من يستطيعون أن يستندوا على أحد الحوائط. تخيلوا أن هناك عائلات بأكملها في الحبس- الزوج والزوجة وأطفالهما، وبعض الأطفال لا تزيد أعمارهم عن بضعة أشهر.

ودعونا أيضاً نتخيل ما يزيد عن 20 طريقة مختلفة للتعذيب يتعرض لها المعتقلون، ومنها مثلاً: الضرب، والتعليق من الأطراف، والصعق بالصدمات الكهربية، والاغتصاب، والتجويع، والحرمان من الرعاية الطبية. وأعتقد شخصياً أن عدد من ماتوا من المعتقلين في حجز الفروع الأمنية خلال السنوات الأربع الأخيرة يزيد عن 50 ألف شخص، من جراء التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، بما في ذلك ظروف الاحتجاز غير الإنسانية.

وتخيلوا وضع الأشخاص الذين تعرضوا للإخفاء القسري. أعتقد أن مصير ما يزيد عن 150 ألف سجين، معظمهم رجال وشبان، لا يزال في طي المجهول منذ القبض عليهم عند نقاط التفتيش أو خلال مداهمات أمنية لأحياء سكنية. وهؤلاء لا يتصلون بأهاليهم أو محاميهم، ويظلون طيلة شهور، بل وسنوات، وهم لا يعرفون إن كان أهاليهم على علم بأنهم على قيد الحياة أم لا. وفضلاً عن هذا كله، فهم مُحتجزون بدون تهمة ولا محاكمة. وبالرغم من أن السلطات أجرت بعض المصالحات في مجالات بعينها، فإنها ترفض الإفراج عن سجناء الرأي، الذين زُج بهم في السجون بسبب تعبيرهم بصورة سلمية عن آرائهم أو معتقداتهم.

ولنتصور حال أولئك المحظوظين الذين يُحالون إلى إحدى المحاكم. إنهم يصبحون مجرد أشباح لأجساد كانت فيما مضى تفيض صحةً وعافيةً. فبعد بضعة شهور في الحبس، يُصاب الكثيرون بالهزال ويغدو وزنهم أقل من 50 كيلوغراماً. وبعد قضاء شهور طوال في الحبس بدون مرافق صحية، تغدو أجساد المعتقلين مغطاةً بالقروح، وتغدو رائحتهم منفِّرة لدرجة أن المحامين والقضاة يودون لو استطاعوا الهرب من قاعة المحكمة.

ولنتخيل الآن صورة محكمة مكافحة الإرهاب، وهي محكمة يوجد بها سبعة قضاة تحقيق ولا تتقيد بمعايير المحاكمة العادلة. فالقضاة بينهم عسكريون ومدنيون، وهم جميعاً يعملون على قمع أي شكل من المعارضة للحكومة، مهما كان سلمياً. وتوجد أمام محكمة مكافحة الإرهاب حوالي 38 ألف قضية تخص ما يزيد عن 80 ألف متهم، ومعظم هؤلاء سلميون. فقد وُجهت إلى بعضهم تهمة "تمويل الإرهاب"، لا لشيء سوى لأنهم كانوا يحملون الخبز لأهاليهم في منطقة مُحاصرة، أو لأنهم كانوا يعدِّون الطعام لأفراد من أسرهم تشتبه السلطات في أنهم ينتمون إلى جماعة معارضة.

ولنتصور أيضاً حال آلاف النشطاء السلميين ومئات الصحفيين والأطباء وغيرهم من الممرضين والمساعدين الطبيين، وعشرات المحامين، الذين لا يزالون يقبعون في السجون.

ولكن هذه الصور جميعها ليست ضرباً من الخيال. فكلها حقائق قائمة. وهناك جوانب أخرى كثيرة. ولكي نتعرف على الصورة بأكملها يتعين أن نضيف التدمير

ونتيجةً لهذا كله، أصبح ما يقرب من نصف السكان إما مشردين داخل سوريا أو يعيشون كلاجئين في بلدان أخرى. وهناك كثيرون يعيشون بلا مأوى وبلا أي سبيل لإعالة أنفسهم.

وبالإضافة إلى هذا، فلدينا جماعات مسلحة متطرفة، وبينها جماعات كثيرة جاءت من خارج سوريا، وهي تحاول بسط هيمنتها على الشعب السوري وفرض آرائها عليه. وتعمل هذه الجماعات على ترهيب واختطاف أهلنا، وعلى اضطهاد النشطاء السلميين والصحفيين.

والمعروف أن مثل هذه الجماعات المتطرفة التي تستخدم العنف لفرض أفكارها كانت موجودة على الدوام عبر التاريخ في جميع الأديان والمعتقدات والاتجاهات السياسية والفكرية والعقائدية. ودائماً ما تلجأ هذه الجماعات كلها دون استثناء إلى تبرير العنف باستخدام شعارات برّاقة من قبيل "الأهداف النبيلة" و"المُثل العليا"، ولكن هذا العنف لا يمكن أن يكون مقبولاً.

إلا إن المجتمع الدولي، فيما يتخذه من إجراءات في مواجهة الجماعة المسلحة التي تُطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية" وغيرها من الجماعات المماثلة، إنما يعالج الأعراض دون أن يتطرق إلى الأسباب الجذرية للإرهاب.

ففي نهاية المطاف، هل يوجد مناخ أفضل لنمو الإرهاب من مناخ القمع والتنكيل والافتقار إلى العدالة وإهدار الحق في أن يعبّر الإنسان عن نفسه بصورة سلمية؟ والواقع أن السلطات السورية عززت من نمو الإرهاب بخلق المناخ اللازم له، من خلال إخراس الأصوات التي تنتقد الحكومة، والزج

وإذا كان المجتمع الدولي لا يتصدى على نحو كافٍ للجرائم المؤثَّمة بموجب القانون الدولي التي تُرتكب في سوريا حالياً، بما في ذلك التعذيب والإخفاء القسري وانتهاكات قوانين الحرب، فإن المجتمع الدولي لا يبذل ما يكفي من جهد لكي يضمن العدالة للضحايا ولكي يؤكد للجناة بما لا يدع مجالاً للشك أن أفعالهم لن تمر دون عقاب، وأنه لم تعد هناك فرصة للحصانة من العقاب، أياً منْ يكون مرتكب الجرائم.

ومن الضروري أن نتذكر أن جهود مكافحة الإرهاب في سوريا يجب ألا تقتصر على مواجهة الجماعة المسلحة التي تُطلق على نفسها اسم "الدولة الإسلامية"، وغيرها من الجماعات المماثلة. فبدون معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب التي ذكرتها آنفاً، لا يمكن لأي منهج أحادي أن يفضي إلى تحقيق نجاحات. وينبغي أن نعمل على ضمان المحاسبة وإقرار العدالة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. وينبغي أن نضمن محاكمة جميع الذين ارتكبوا جرائم مؤثَّمة بمقتضى القانون الدولي، سواء من خلال آليات دولية، من قبيل "المحكمة الجنائية الدولية"، أو من خلال محاكم محلية خارج سوريا استناداً إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية. وإذا لم يحدث هذا، فإن من ارتكبوا تلك الجرائم البغيضة وأهدروا مستقبل سوريا سوف يزدادون جرأة، وسوف تظل الأسباب الجذرية للإرهاب قائمةً تهدد الشعب السوري وتهدد السلام في العالم بأسره.

ولهذا السبب، لا يمكننا أن نتحدث عن مكافحة الإرهاب أو عن مفاوضات

ضوء على حالة – عبد الأكرم السقّا

فقيه وإمام مسجد يتعرض للإخفاء القسري

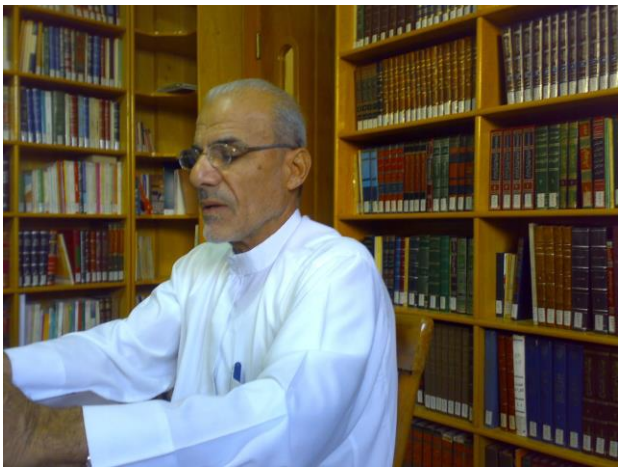

© Private

عبد الأكرم السقّا، فقيه وإمام مسجد من بلدة داريا الواقعة بالقرب من دمشق، والتي تحاصرها القوات الحكومية منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2012. وكان قبل القبض عليه قد ألّف عدداً من الكتب والمقالات حول موضوعات شتى، من بينها الحركة النسوية. وفي حوار مع منظمة العفو الدولية، قال هيثم الحموي، وهو زوج ابنة السقّا: "الكتابة هي هوايته المفضّلة. فقد ألّف 12 كتاباً خلال سنتين". كما شارك عبد الأكرم السقّا في حملات للتوعية وفي أنشطة اجتماعية أخرى في الحي الذي يسكنه.

واستطرد هيثم الحموي قائلاً: "عندما كان [عبد الأكرم السقّا] يعلم الشبان، كان يحثّهم على معارضة نظرياته وعلى طرح مزيد من التساؤلات. هو إنسان هادئ الطباع. وأتذكر أنه كان يتعين عليّ أن أطلب منه مراراً أن يرفع صوته ونحن نتحدث. وهو معتاد أن ينصت إلى محدِّثه حتى ينتهي وعندئذ يخبره عن رأيه فيما قال. كما إنه إنسان سخي في كرمه. ولا أعتقد أنه رفض مرةً مساعدة الناس، حتى بالاحتياجات المالية".

ونتيجةً لنشاط عبد الأكرم السقّا الاجتماعي، ألقت السلطات القبض عليه من قبل.

ويقول هيثم الحموي: "بعد الإفراج عنه إثر القبض عليه للمرة الثانية في عام 2004، أصبح الناس في الحي يتجنبون زيارته، لخشيتهم من العواقب التي قد تلحق بهم من السلطات إذا ما شُوهدوا معه. ولهذا، راح يعكف على الكتابة".

وفي تلك المرة الأخيرة، ألقت قوات الأمن السورية القبض على عبد الأكرم السقّا في 15 يوليو/تموز 2012. وبالرغم من الالتماسات المتكررة من جانب أسرته، لم تؤكد السلطات مطلقاً واقعة احتجازه، ولم تفصح لأسرته عن مكانه أو عن سبب القبض عليه. وقد شاهده معتقل آخر أُطلق سراحه في سبتمبر/أيلول 2012. ومنذ ذلك الحين، لم تتلق أسرته أية أنباء عنه.

الحملات

لمزيد من المعلومات عن أنشطة التضامن بشأن هذه الحالة، يُرجى زيارة الموقع التالي:
https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/030/2012/en/

المعلومات الأساسية:

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع التالي:
http://free-syrian-voices.org/abd-al-akram-al-sakka/